HexaTimes
Delaware, United States
HexaJournal
of Educational Sciences
هكسا جورنال
العلوم التربوية

البحث التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالمغرب
واقع الممارسة وآفاق التطوير

الدكتور بوجمعة وعلي

أستاذ التعليم العالي مساعد

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بني ملال خنيفرة - المغرب

Bo.ouali@gmail.com

الملخص

رغم كونها خاضعة للقانون 00 .01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وما يعني ذلك من اعتبار البحث العلمي والتربوي جزءا من مهامها وأدوارها كما هو وارد في المرسوم 2.11.676 بتاريخ 23 دجنبر 2011 في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، لا تزال المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين تعاني من ضعف أو غياب بنيات البحث العلمي والتربوي المادية والبشرية والمؤسساتية. تحاول هذه الورقة العلمية مقاربة واقع البحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والإكراهات والصعوبات التي يعيشها، والحلول الكفيلة بمأسسته وتنظيمه وتطويره، من أجل في الإجابة عن القضايا الفكرية والعلمية والتربوية التي تعاني منها مؤسسات تكوين الأطر خصوصا وعالم التربية والتكوين بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، البحث التربوي، المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، الواقع، الإكراهات، المأسسة، التطوير.

Abstract

Although it is theoretically affiliated with Law 000.01 related to the organization of higher education, and what this means is that scientific and educational research is considered part of its tasks and roles as stated in Decree 2.11.676 of December 23, 2011 regarding the creation and organization of regional centers for the professions of education and training, the regional centers for professions are still Education and training suffer from weakness or absence of material, human and institutional scientific and educational research structures. This scientific paper attempts to approach the reality of scientific and educational research in the regional centers for the professions of education and training, the constraints and difficulties they experience, and the solutions to ensure its institutionalization, organization and development, in order to answer the intellectual, scientific and educational issues that suffer from the institutions of training executives in particular and the world of education and training in general.

Keywords: scientific research, educational research, regional centers for education and training professions, reality, constraints, institutionalization, development

مقدمة

يعتبر البحث العلمي أساس تقدم الدول وتطور الأمم والشعوب، لذلك فإن مؤسسات البحث العلمي من جامعات ومعاهد ومراكز... هي البؤر الأساسية لإنتاج المعارف والعلوم والأفكار، من خلال بحوث علمية نظرية وتطبيقية، في عالم يتغير باستمرار فيغير معه واقع الناس والمجتمعات من حال إلى حال.

وإذا كانت المنظومة التربوية والتعليمية أداة تكوين أجيال الغد فكريا ومنهجيا ومهاريا وثقافيا وقيميا...، فإن البحث التربوي عموما وفي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على وجه الخصوص له أهمية بالغة ودو ر فعال في تطوير وتجويد الممارسة التربوية، من خلال دراستها والوقوف على نقط الضعف فيها وتقديم الحلول العلمية والتربوية الممكنة.

1- أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز إكراهات ومعيقات البحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين كمؤسسات لتكوين الأطر العليا خاضعة من الناحية النظرية للقانون المنظم لقطاع التعليم العالي، حيث البحث العلمي مهمة أساسية من مهام مؤسسات التعليم العالي، ومن الناحية العملية التدبيرية لوصاية وزارة التربية الوطنية وسلطة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛ حيث لا يحظى البحث العلمي بالأولوية والاهتمام، وما يمكن أن يشكله هذا الازدواج في التبعية من عنصر تأثير سلبي على البحث العلمي والتربوي بهذه المؤسسات.

2- أهداف الدارسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الإطار القانوني والتنظيمي للبحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، والإكراهات التي تعيق مأسسته وتطوره والحلول الممكنة والكفيلة بجعل هذه المراكز بالإضافة الى دورها التكويني والتأطيري، مؤسسات لإنتاج المعرفة من خلال مأسسة بنيات البحث العلمي المادية والبشرية إسوة بالكليات والمعاهد والمراكز العلمية، خصوصا وأنها من الناحية القانونية للقانون 01.00 المنظم للتعليم العالي.

3- منهجية الدراسة: سنعمل في هذه الدراسة على مقاربة واقع البحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالإضافة اإى المقدمة والخاتمة من خلال ثلاث محاور أساسية:

أ- استعراض النصوص المؤطرة والمنظمة للبحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوي لمهن التربية والتكوين.

ب- مقاربة واقع البحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوي لمهن التربية والتكوين.

ج- التوصيات والحلول الكفيلة بتطوير البحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوي لمهن التربية والتكوين.

4- منهج الدراسة: سنحاول مقاربة موضوع البحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوي لمهن التربية والتكوين اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال سرد النصوص ووصف الوقائع واقتراح الحلول الممكنة.

5 - النصوص المؤطرة والمنظمة للبحث العلمي والتربوي بالمراكز الجهوي لمن التربية والتكوين.

تحتوي الخزانة القانونية والتنظيمية في بلادنا على مجموعة من القوانين والمراسيم والظهائر والمذكرات الوزارية التي تنظم وتقنن وتقعد البحث العلمي التربوي وخاصة في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ومن أهمها:

5 .1- القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وخاصة:

-المادة 35: التي تنص على إحداث لجنة علمية مكلفة باقتراح التدابير المتعلقة بترسيم وترقية الأساتذة الباحثين داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

2.5- الظهير الشريف رقم 1.00.189 بتاريخ 19 ماي 2000: المتعلق بتنفيذ القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

3.5- المرسوم.2.11.676 بتاريخ 23 دجنبر 2011 في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وخاصة:

- المادة 03: والتي تتحدث عن تحديد الاختيارات البيداغوجية للبحث التربوي (البحث التربوي النظري والتطبيقي في المجالات التربوية والبيداغوجية والديداكتيكية وحكامة المؤسسات، وإنجاز الدراسات والأبحاث في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات المراكز والتي يتطلبها التكوين).

- المادة 09: التي تنص على تعيين مدير مساعد لهذا الغرض (يعين من أجل القيام بهذه المهمة مدير مساعد مكلف بالتكوين المستمر والبحث التربوي النظري والتطبيقي).

- المادة 34: التي تنص على:

* إرساء وتفعيل عمل فرق البحث.

*ملاءمة البحث العلمي والتربوي مع أولويات قطاع التعليم المدرسي.

*نشر البحوث والتعريف بها واستثمارها في الرفع من جودة تكوين الأساتذة وتأهيلهم.

* التنسيق مع المختبرات الجهوية للبحث التربوي والجامعات وكذا مع المتدخلين في هذا المجال وطنيا ودوليا.

*تنظيم ندوات وملتقيات علمية في مجال البحث العلمي والتربوي.

4.5- القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وخاصة:

- المادة 16: التي تنص على اتخاذ التدابير اللازمة لإرساء نظام وطني مؤسساتي ومجالي مندمج يحقق التنسيق الأمثل بين مختلف الفاعلين في مجال البحث العلمي والتقني (ومنه البحث التربوي) .

- المادة 18: التي تنص على استثمار نتائج البحث التربوي والاجتماعي من أجل الرفع من جودة البرامج والمناهج والتكوينات).

- المادة 43: التي تنص على (اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لإقرار نظام خاص ومتكامل) وذلك من خلال:

* تكوين الباحثين المتخصصين وتمكينهم من الانخراط في شبكات ومراكز ومختبرات البحث على الصعيد الدولي وتبادل الخبرات.

* تعزيز بنيات البحث وتقويتها ومواكبة المستجدات.

- المادة 55: التي تنص على(تقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بصفة عامة بشكل منتظم وتقييم برامج ومشاريع البحث ومستوى إنجازيتها ومدى تحقق الأهداف والنتائج المنتظرة.

5.5- الظهير الشريف رقم 1.19.113 بتاريخ 9 غشت 2019 المتعلق بتنفيذ القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

6.5- المقرر الوزاري رقم 001.09بتاريخ 09 يناير 2019 المتعلق بتجديد هياكل البحث العلمي التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتنظيمها، وخاصة:

- المادة01: التي تنص على:

* إنجاز الدراسات والأبحاث.

* القيام بأنشطة البحث العلمي التربوي والتطبيقي والتدخلي.

* أنواع البحث العلمي التربوي (النظري، التطبيقي، التدخلي).

7.5- مذكرة وزارية رقم 0814/21 بتاريخ 07 شتنبر 2021 بشأن كراسة مواضيع البحث التربوي ذات الأولوية نسخة 2021(المشروع رقم 09 من القانون الإطار 15.17)

8.5- من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2030/2015، وخاصة الفصل الثاني، الرافعة 14؛ التي تتحدث عن النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار، من خلال:

- المادة 88: التي تتعلق ب:

* النظام المؤسساتي للبحث (توظيف 15000 أستاذ باحث).

* تمويل البحث (رفع نسبة الناتج الداخلي الخام المخصصة لتمويل البحث العلمي إلى 15 في المئة في 2025 و 2 في المئة في 2030).

* تنسيق سياسة البحث.

* التكوين والتأهيل من أجل البحث.

* التحفيز والتشجيع.

* التتبع والتقييم.

* بنيات البحث.

9.5- الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

- المادة 128: يتعين الرفع تدريجيا من الإمكانات العمومية والخاصة المرصودة للبحث العلمي والتقني كي يبلغ في نهاية العشرية 1 في المئة على الأقل من الناتج الداخلي العام، كما ينظر في إمكان إحداث صندوق وطني لدعم البحث العلمي والإبداع يمول بمعونات الدولة وإسهامات المقاولات العمومية والخاصة وهبات الخاص والمنح الواردة من التعاون الدولي، وتتخذ إجراءات قانونية لضمان تسيير مرن وشفاف للاعتمادات الممنوحة للبحث العلمي على أساس برامج متعددة السنوات).

6- واقع البحث التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

واقع البحث التربوي يختلف من مركز جهوي إلى آخر لعدة أسباب منها (قدم أو حداثة المركز، عدد الأساتذة الباحثين، وجود أو انعدام مؤسسات البحث التربوي : فرق البحث، المختبرات)، لكنه عموما يتميز بما يلي:

1.6- على المستوى المركزي:

*إحداث موقع خاص بالوحدة المركزية للبحث التربوي www.recherchepidagogique.ma

*إعداد وثائق لمصاحبة فرق البحث التربوي على المستوى.

+ وثيقة خاصة بمصطلحات البحث التربوي.

+ نشرة خاصة بالمواقع الإلكترونية للمجلات التربوية.

+ نشر إنتاجات اطر وزارة التربية على موقع البحث التربوي.

* تنظيم ملتقى وطني لتقاسم نتائج بحوث ودراسات فرق البحث التربوي الجهوية والتعريف بالإنتاجات الفكرية والعلمية والتربوية للأطر العاملة بقطاع التربية الوطنية.

* إعداد مجلة لنشر نتائج الدراسات والأبحاث.

ومع ذلك فواقع البحث التربوي ببلادنا عموما وبالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على وجه الخصوص ليس بخير ولم يشهد تطورا كبيرا ولم يصل إلى المطلوب والمنتظر منه لأسباب كثيرة، أهمها:

+ وضعية المراكز الجهوية بين الرغبة في الالتحاق بالتعليم العالي) الجامعات) وواقع التبعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (الأكاديميات) .

+ ضعف بنيات البحث في المراكز الجهوية إلى حد كبير رغم الجهود الكبيرة لأساتذة الباحثين.

+ غياب أو ضعف التمويل الموجه إلى البحث التربوي، وتعقيد مساطر الحصول عليه، وتعدد المخاطبين الوحدة المركزية، الأكاديميات الجهوية، المراكز الجهوية .

+ ضعف وقلة المصادر والمراجع المتوفرة بمكتبات المراكز الجهوية إن وجدت وخاصة بالفروع الإقليمية للمراكز الجهوية.

+ غياب القطاع الخاص عن دعم مشاريع البحث التربوي.

2.6- على مستوى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين:

* تأسيس / هيكلة تدريجية لمؤسسات البحث التربوي (فرق البحث، مختبرات، مراكز البحوث والدراسات).

* هناك إنتاجا مهما في البحوث التربوية بالمراكز الجهوية.

* هناك نشاط واضح لفرق البحث والمختبرات في معظم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين (ندوات، محاضرات، تكوينات، إصدارات، جوائز وطنية ودولية...).

* هناك محاولات واجتهادات في تجويد موضوعات البحث التربوي التي لها علاقة مباشرة بالممارسة التربوية.

* هناك مجزوءة خاصة بمنهجية البحث التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين تنتج عنها آلاف البحوث التدخلية.

7- الاقتراحات والتوصيات

لن يتطور البحث العلمي عموما والبحث التربوي على وجه الخصوص بالمراكز الجهوية لمهن التربية إلا من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها:

- جعل البحث العلمي والبحث التربوي فاعلا أساسيا في رسم السياسة التربوية، وذلك من خلال جعل البحوث والدراسات المنجزة مرجعا لهذه السياسات والقرارات.

- تأسيس وهيكلة وتجديد مؤسسات البحث التربوي: فرق البحث، المختبرات، مراكز البحوث والدراسات....

- فتح المراكز الجهوية للأساتذة حاملي الشواهد العليا (الدكتواه).

- إلحاق المراكز الجهوية بقطاع التعليم العالي الجامعي أو غير الجامعي.

- تسوية وضعية الأساتذة حاملي الدكتوراه من خلال تخصيصهم نسبة من مناصب أساتذة التعليم العالي مساعدين كل سنة.

- إعطاء الأهمية اللازمة لمجزوءة "منهجية البحث التربوي" وإعادة النظر في تقويم البحوث التدخلية.

- العمل على وضع بنك مواضيع البحوث التربوي.

- تأسيس مؤسسة وطنية للبحث التربوي خاصة بالمراكز الجهوية تنظم مؤتمرات وندوات وملتقيات ومحاضرات.

- تشبيك فرق البحث والمختبرات ومراكز البحوث والدراسات الخاصة بالمراكز الجهوية.

- ربط المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بقواعد المعطيات الدولية المتعلقة بالبحث العلمي التربوي من خلال الشراكة مع الجامعات والمؤسسات العلمية.

- ربط فرق البحث والمختبرات ومراكز البحوث والدراسات الموجودة بالمراكز بالجامعات واعتبارها ملحقة بها على مستوى البحث العلمي.

-اعتماد وتوظيف نتائج البحوث التربوية التطبيقية والنظرية في برامج التكوين المستمر لأطر التربية الوطنية.

- تثمين وتشجيع البحوث ونشرها في مجلات علمية محكمة تشرف عليها المراكز الجهوية.

- تخصيص ميزانيات قارة للبحث التربوي داخل المراكز الجهوية يوجه إليها مباشرة بعيدا عن التعقيدات الإدارية وتعدد المخاطبين... .

- تنظيم مؤتمرات وندوات وملتقيات علمية وتربوية وطنية ودولية بالتناوب بين المراكز الجهوية.

- خلق فضاءات وطنية وجهوية للتواصل بين الباحثين والفاعلين التربويين بالمراكز الجهوية.

تكفل المراكز الجهوية بنفقات مشاركة باحثيها في المؤتمرات والندوات الوطنية والدولية إسوة بالجامعات.

- عقد المراكز الجهوية لشراكات مع المؤسسات العلمية والتربوية الوطنية والدولية.

- توفير البنيات المادية والبشرية والمالية للبحث العلمي والتربوي) مقرات، باحثين، تجهيزات، ميزانيات...).

- إعادة النظر بشكل عام في سياسة الدولة اتجاه البحث العلمي) الرفع من ميزانية البحث العلمي، إلغاء الضريبة على البحث العلمي، إعادة الاعتبار للأساتذة الباحثين ...).

- إلزام القطاع الخاص بتخصيص نسبة من الأرباح لدعم البحث العلمي إسوة بالدول المتقدمة.

خاتمة

يعد البحث العلمي التربوي عصب المنظومة التربوية وأساس تطويرها وتجويدها، لذلك لا بد من توفير الشروط المادية والبشرية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛ التي تسمح بممارسته على الشكل المطلوب، من أجل معالجة كل القضايا والإشكالات التي تعاني من المنظومة في أفق تحقيق التنمية المنشودة.

المصادر والمراجع

1 – شوقي، عبد الجليل. (2021). البحث العلمي في المجال التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بالمغرب: الاختيارات والتحديات. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. المجلد 2. العدد 5.

2 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. (1999). الميثاق الوطني للتربية والتكوين. المغرب.

3 – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. (2000).القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي. المغرب.

4 - وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة .(2011).المرسوم 2.11.676 في شأن إحداث وتنظيم المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. المغرب.

5 – من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 20130/2015.(2015). وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. المغرب.

6 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.(2019) . القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. المغرب.

7 – وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.(2019). مقرر وزاري لوزير التربية الوطنية رقم 001.09 المتعلق بتجديد هياكل البحث العلمي التربوي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وتنظيمها. المغرب.